السياسات السكانية والتنمية في بعض دول الوطن العربي الاردن والامارت انموذجا" تطبيقا"

اعداد الباحث: م. زينب عباس موسى أ.د جواد كاظم الحسناوي

جامعة بابل /كلية التربية الاساسية

البريد الإلكتروني Email : zainb1982shn@gmail.com

الكلمات المفتاحية: التنمية، السياسات، الامارات، المتغيرات الديموغرافية.

كيفية اقتباس البحث

موسى ، زينب عباس، جواد كاظم الحسناوي، السياسات السكانية والتنمية في بعض دول الوطن العربي الاردن والامارت انموذجا" تطبيقا"، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية،٢٠٢١،المجلد:١١ ،العدد:٤ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

Population policies and development Some countries of the Arab world, for example, a study in population geography

Researcher: m. Zainab Abbas Musa

Prof. Jawad Kazem Al-Hasnawi

University Of Babylon / College of Basic Education

Keywords : Development, policies, the Emirates, demographic variables.

How To Cite This Article

Musa, Zainab Abbas, Jawad Kazem Al-Hasnawi, Population policies and development Some countries of the Arab world, for example, a study in population geography , Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, Year :2021,Volume:11,Issue 4.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Summary

Population policy is one of the most important topics that have increased attention in recent times, due to the importance of the role of demographic variables in development, as it is affected by the economic and social reality of nations and human groups. Or modifying it in order to raise the standard of living and achieve well-being for society. On the other hand, development is intended as a process consisting of a series of national and structural variables with the intent of reaching the specific goal that the development policy aims at. Therefore, the importance of this topic came through studying the interrelationship between population and development policies. The light is on two different countries in terms of

population policy, which is a set of administrative programs, legislative measures, and governmental procedures. advanced capitalism that the countries of Underdeveloped will not get out of the cycle of malicious poverty, died, population growth was not controlled, while the view of socialism was that when talking about development we must put the issue of population aside, because the poverty that the underdeveloped countries suffer from is due to the economic exploitation of them by the developed countries and the control of these We find that nationalists believe that more population will lead to more productivity and thus more economic power. Marxists believe that there is no causal relationship between population and economic development. Poverty, hunger and other social diseases accompanying economic development are the result of the nature of economic and social institutions. The list is not due to population growth.

الملخص

تعد السياسية السكانية واحدة من اهم المواضيع التي تزايد الاهتمام بها في الآونة الاخيرة وذلك لأهمية دور المتغيرات الديمغرافية في التنمية كما انها تتأثر بالواقع الاقتصادي والاجتماعي للأمم والجماعات البشرية وبشكل ملموس فالسياسة السكانية هي مجموعة من البرامج الادارية والتدابير التشريعية والاجراءات الحكومية التي تهدف الى تغيير اتجاهات السكان الحلية او تعديلها من اجل رفع مستوى المعيشة وتحقيق الرفاهية للمجتمع ومن جهة اخرى يقصد بالتنمية هي عملية تتكون من سلسلة من المتغيرات الوطنية والهيكلية بقصد الوصول الى الهدف المعين التي ترمي اليها السياسة التنموية لذلك جاءت اهمية هذا الموضوع من خلال دراسة العلاقة المتبادلة بين السياسيات السكانية والتنمية وتم تسليط الضوء على دولتين مختلفتين من حيث السياسية السكانية والتي هي مجموعة من البرامج الادارية والتدابير التشريعية والاجراءات الحكومية وان العلاقة بين النمو السكاني والتنمية الاقتصادية يمكن النظر اليها من الناحية التاريخية من عدة جوانب تبعا" لاختلاف وجهات نظر الدول والمفكرين الذين اهتموا بهذا الموضوع حيث ان وجه نظر الدول الرسمالية المتقدمة بان الدول المتخلفة لن تخرج من دائرة الفقر الخبيثة مات لم يتم التحكم بالنمو السكاني بينما كانت وجه نظر الاشتراكية انه عند الحديث عن التنمية لابد ان نضع قضية السكان جانبا" ذلك ان الفقر الذي تعاني منه الدول المتخلفة يرجع الى الاستغلال الاقتصادي لها من جانب الدول المتقدمة والسيطرة على هذه الدول ونجد أن القوميين يرون أن المزيد من السكان سوف يؤدي الى المزيد من الانتاجية ومن ثم مزيد من القوة الاقتصادية.اما الماركسيين يؤمنون بأنه ليس هناك أي علاقة سببية بين السكان والتنمية

الاقتصادية ولد الفقر والجوع والأمراض الاجتماعية الأخرى المصاحبة للتنمية الاقتصادية هي نتيجة لطبيعة المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية القائمة وليس بسبب النمو السكاني.

المقدمة

تعد السياسية السكانية واحدة من اهم المواضيع التي تزايد الاهتمام بها في الآونة الاخيرة وذلك لأهمية دور المتغيرات الديمغرافية في التنمية كما انها تتأثر بالواقع الاقتصادي والاجتماعي للأمم والجماعات البشرية وبشكل ملموس لذلك جاءت اهمية هذا الموضوع من خلال دراسة العلاقة المتبادلة بين السياسيات السكانية والتنمية وتم تسليط الضوء على دولتين مختلفتين من حيث السياسية السكانية والتنمية وهما الاردن والأمارة العربية المتحدة حيث ان كل دولة تتبع سياسة معينة لتنظيم سكانها من الناحية الديموغرافية للحاضر والمستقبل من خلال مجموعة من البرامج والمخططات والاجراءات التي تعمل على التأثير في التركيب والتوزيع والتنظيم السكاني من حيث الكم والنوعبما يلائمها يكون هدفها الاساس تحسين معيشة ورفاهية السكان

١.مشكلة البحث :

يراد بمشكلة البحث هو سؤال غير مجاب عليه سابقاً (ماهي السياسات السكانية وهل تؤثر على عملية التنمية)

٢.فرضية البحث

وهي اجابة لمشكلة البحث حيث (تعني السياسة السكانية وثيقة تقدم من قبل الدولة تبين فيها نيتها في التأثير في اتجاهات السكان الحالية) ولسياسات السكانية في اي بلد لها تأثير في سير عملية التنمية

٣.هدف البحث

يهدف البحث الى اظهار العلاقة بين السياسية السكانية والتنمية في دولتي الاردن والامارات العربية

٤.حدود البحث

تمثلت الحدود الجغرافية للبحث بكل من دولتي الاردن والامارات العربية

٥.منهجية البحث

اعتمدت منهجية البحث على المنهج الاحصائي والتحليلي لبيانات السكان و معطيات التنمية في كل من الاردن والامارات العربية وتضمن البحث ثلاثة مباحث جاء الاول بتعريف السياسية السكانية والتنمية اما المبحث الثاني اشتمل على التعريف بالسياسية السكانية والتنمية في

دولة الامارات العربية وتضمن المبحث الثالث التعريف بالسياسية السكانية والتنمية في دولة الاردن واخيرا" اشتمل البحث على مجموعة من الاستنتاجات

المبحث الاول

أولاً:-مفاهيم السياسات السكانية والتنمية

السياسة السكانية هي مجموعة من البرامج الادارية والتدابير التشريعية والاجراءات الحكومية التي تهدف الى تغيير اتجاهات السكان الحلية او تعديلها من اجل رفع مستوى المعيشة وتحقيق الرفاهية للمجتمع(١) و تعني ايضا" الوثيقة الرسمية التي تعلن فيها الدولة نيتها بالتأثير في اتجاهات السكان الحالية او تعديلها مثل (عدد السكان ، حجم السكان ، تركيب السكان ، الخصوبة ، الوفيات ، الهجرة بنوعيها الداخلي والخارجي) اماالتنمية :- هي ناتج قدرات السكان وامكاناتهم التي تحرك كافة الانشطة الاقتصادية التي تعود على الانسان بالنفع وهي التي تعطي للفرد في اطار مجتمعة المحلي القدرة على الاختيار الصحيح لأعمال الفكر والعلم والطاقة لصالح الدولة ،لذا فهي تمثل عملية توسعة خيارات الناس والتي تنشأ عن طريق توسيع القدرات البشرية وان يتمكن الانسان من الحصول على الموارد اللازمة لمستوى العيش الكريم ، ظهر مصطلح التنمية عن طريق (آرثر لويس) عام ١٩٥١بتقرير قدم للأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية بسبب حاجة اوربا الى التنمية والاعمار بعد تعرضها لمهلكات الحرب (٢).

من جهة اخرى يقصد بالتنمية هي عملية تتكون من سلسلة من المتغيرات الوطنية والهيكلية بقصد الوصول الى الهدف المعين التي ترمي اليها السياسة التنموية ، اما التنمية حسب تقرير الامم المتحدة هي العملية المرسومة لخلق ظروف التقدم الاجتماعي والاقتصادي للجميع ككل معتمدة على اسهام المجتمع المحلي اسهاماً إيجابيا(٣). لذلك تصف بعض الدراسة التنمية هي عملية تنطوي على توحيد الجهود للمواطنين والحكومة والمسؤولين لتحسين الاحوال الاقتصادية والثقافية والعمل على مساعدتها في التكامل والاندماج في حياة الامة وتمكينها من الاسهام في التقدم القومي (٤).

ثانياً:-العلاقة المتبادلة بين السكان والتنمية الشاملة

ان العلاقة بين النمو السكاني والتنمية الاقتصادية يمكن النظر اليها من الناحية التاريخية من عدة جوانب تبعا" لاختلاف وجهات نظر الدول والمفكرين الذين اهتموا بهذا الموضوع حيث ان وجه نظر الدول الرسمالية المتقدمة بان الدول المتخلفة لن تخرج من دائرة الفقر الخبيثة مات لم يتم التحكم بالنمو السكاني بينما كانت وجه نظر الاشتراكية انه عند الحديث

عن التنمية لابد ان نضع قضية السكان جانبا" ذلك ان الفقر الذي تعاني منه الدول المتخلفة يرجع الى الاستغلال الاقتصادي لها من جانب الدول المتقدمة والسيطرة على هذه الدول[٥]

ونجد أن القوميين Nationalistsيرون أن المزيد من السكان سوف يؤدي الى المزيد من الانتاجية ومن ثم مزيد من القوة الاقتصادية.اما الماركسيين يؤمنون بأنه ليس هناك أي علاقة سببية بين السكان والتنمية الاقتصادية ولد الفقر والجوع والأمراض الاجتماعية الأخرى المصاحبة للتنمية الاقتصادية هي نتيجة لطبيعة المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية القائمة وليس بسبب النمو السكاني.

وأخيرا نجد ان المالثاسيون الجدد. يدعون بأنه اذا لم تكن هناك موانع للنمو السكاني فان المكاسب الاقتصادية الناتجة عن التنمية سوف تزول بفعل هذا النمو.[٦]

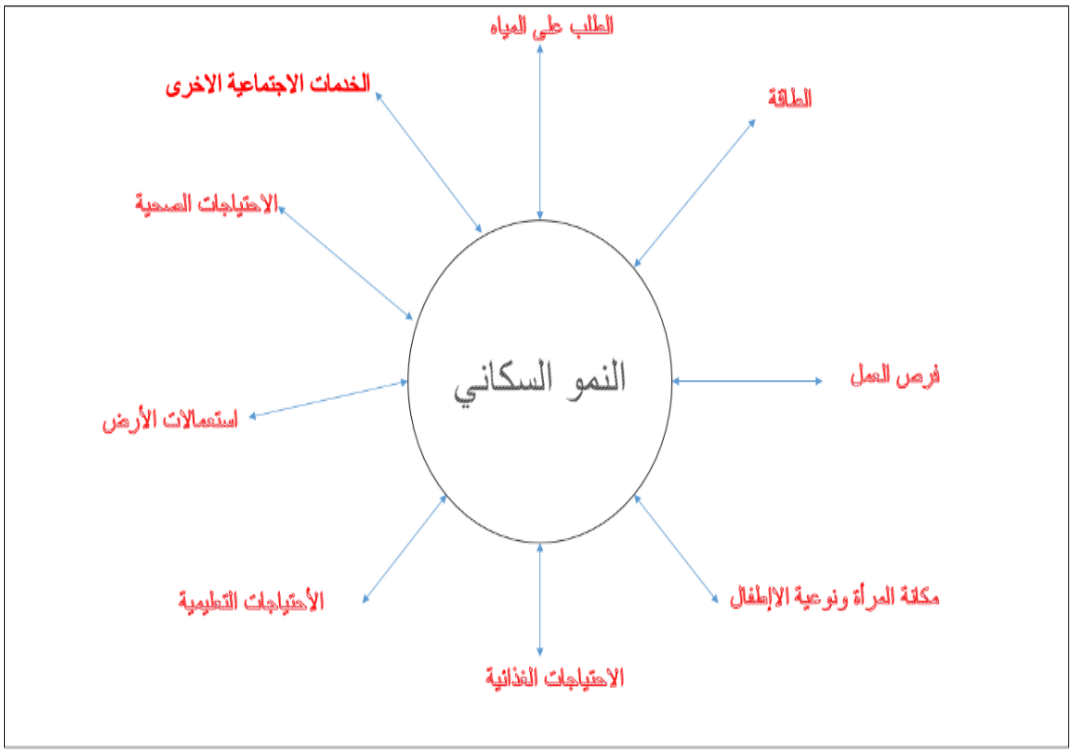

شكل (١) العلاقة بين السكان والتنمية

المصدر : الباحث بالاعتماد على د. علي سالم حميدان ود.محمود الحبيس ، جغرافية السكان ،ط١، دار صفاء للنشر والتوزيع ،عمان الاردن ،٢٠٠١، ص٣٣٧.

ثالثاً:- انوع التنمية :- تنقسم التنمية بشكل رئيسي الى قسمين :-

١.التنمية الاجتماعية:-عملية مخططة وموجهة يتم خلالها احداث تغير اجتماعي مقصود ومرغوب في ابنية المجتمع ووظائفه وفي مواقف الافراد والجماعات نحو انفسهم ونحو المجتمع ،

وتهدف الى رفع مستوى الحياة الاجتماعية من حيث الصحة والتعليم والمستوى المعيشي وشتى انواع الخدمات ، ومن المستحيل الفصل بين كلا النوعين من التنمية لان كل منهما شرط لتحقيق الاخر لهذا اتحد النوعين وظهر مفهوم التنمية الشاملة وهذا المفهوم الجديد للتنمية لم يقتصر على زيادة الانتاج والدخل القومي الحقيقي بل تعداة الى رفع مستوى المعيشة والتقليل من درجة الفقر . لذا يجب ان ينظر الى التنمية من زاوية الحفظ المتصاعد والالغاء الفعلي لسوء التغذية والمرض والامية والفقر المدقع والبطالة وعدم المساواة فضلاً عن ان التنمية لم تعد تشير الى التغير الكمي بل تقتضي ايضاً تغيراً نوعياً.

٢.التنمية الاقتصادية:- التي تتجه الى تنمية الانتاج بزيادة الدخل الفردي والقومي أي زيادة الثروة ويتم رفع الدخل القومي الحقيقي خلال مدة من الزمن، وبزيادة الدخل القومي والفردي تتوفر الخدمات المطلوبة للفرد مع المحافظة على المستوى الحالي للدخل وضمان عدم انخفاضه.(٧)

رابعاً :- أهداف التنمية

أ-الاستدامة : وتعني توفير حاجات الجيل الحاضر دون الاضرار في مقدرة الاجيال القادمة على التحرر من الفقر .

ب-اطالة العمر المتوقع للانسان من خلال الرعاية الصحية ابتداءاً بالحوامل والاطفال ورعاية المسنين وتحسين نوعية الغذاء والعمل على تنظيم الاسرة اذ تعد التنمية من افضل وسائل تنظيم الاسرة .

ت-الانتاجية :وهي من الشروط الضرورية لتحقيق التنمية وتتمثل بالنمو الاقتصادي والتطور المضطرد في انتاج الثروات وتحسين النتاجية ، لكن يجب التركيز على الاستثمار في التعليم والصحة والتوزيع الاكثر عدالة للدخل وتوفير فرص عمل بشكل مستمر وتامين الخدمات الاجتماعية

ث-الانصاف : يؤكد هذا المفهوم على بناء القدرات واتاحة الفرص التكافئة للجميع .

ج-تحسين نوعية الحياة في الدول النامية الفقيرة ولا يتطلب ذلك دخلاً عالياً فقط بل اكثر من ذلك (تعليماً جيداً ومستويات عالية من التغذية والصحة العامة وفقراً أقل وبيئة نظيفة وعدالة في الفرص وحرية اكثرللافراد)(٨).

ح-التمكين : قيام الناس بتطوير انفسهم بواسطة امكاناتهم بوصفهم اعضاء في مجتمعهم

خ-تنمية مصادر الثروة الوطنية وتطويرها في الاقاليم والمراكز الحضرية والحد من تركز الانشطة الاقتصادية في المدن الكبرى .

د-التوظيف الاقتصادي الكثيف في تربية الانسان وتشجسع البحث العلمي فان كل شاب في اليابان لا يجيد استخدام وظائف الكمبيوتر ولا يجيد معها لغة اجنبية واحدة سيصنف في خانة الاميين

ذ-رفع المستوى الاقتصادي للسكان لتمكينهم من توفير الحاجات الضرورية للحياة ، فضلا عن الحاجات غير الضرورية والتي زاد الطلب عليها مع الانفتاح الاعلامي . كذلك توفير فرص العمل وتحسن الوضع الصحي الذي يرتبط بتحسن المستوى المعيشي .

ر-رفع المستوى التعليمي كونة المحرك الرئيس والمتغير المهم الذي ترتبط به التنمية في العالم .

ز-صيانة الموارد من التلف والنفاد فالاستثمار الامثل للموارد وصيانتها صيانة واعية هما الركنان الاساسيان لاي خطة تنمية [٩].

خامساً:- معوقات التنمية

١-سوء ادارة الموارد فكثير من الموارد التي تم استثمارها لم يراعى ما تخلفه من اثار سلبية حالية او مستقبلية فالمنشآت الصناعية والنفطية رغم وارداتها الاقتصادية الا ان لها اثار بيئية وصحية خطيرة على السكان . فقد تعرض شط العرب للتلوث بفعل رمي المخلفات الصناعية في مياه دجلة والفرات في تركيا وسوريا وحتى العراق اذ ارتفعت نسبة الملوحة من ٢٥٠ الى ٣٠٠٠ جزء من المليون واصبحت المياه غير صالحة للسقي وادى الى تدمير الثروة السمكية في انهر العراق وانخفاض الانتاج الزراعي[١٠].

٢-عوامل داخلية ممثله بالروتين الاداري الذي عطل كثير من المشاريع التنموية في العراق فضلا عن الفساد المالي والاداري الذي يكلف العراق ٤ مليار دولار سنوياً بقيمة ١٠% من حجم الناتج القومي الاجمالي ' وقد صنف العراق من الدول الاكثر فسادا للمده (٢٠٠٣ -٢٠٠٨) ثم يليه دولة مانيمار وهايتي واخيرا الصومال ، فضلا عن الشهادات العليا المزورة لعدد من الاشخاص في مفاصل الرئيسة للدولة وكان من نتاج ذلك عدم قدرتهم على ادارة المهام التي كلفوا بها مما تسبب في تعطيل التنمية [١١].

٣-الحروب والنزاعات ان اهم مكسب للسلام هو تجنب تكلفة الحرب لان رفاهية الانسان تعد الهدف الاساس الذي تتطلع اليه الدول في كل زمان ومكان فالحروب الداخلية او الخارجية تكلف اقتصاد الدولة مما يوثر على ركائز التنمية (الصحة والتعليم والدخل) وانتشار التخلف ممثلاً بالمرض والامية والفقر ، وهذا ماعانا منه السكان في العراق في ثمانينات وتسعينات القرن الماضي من تخلف بسبب الحروب والحصار الاقتصادي . وتساهم الحروب والوضع الامني غير المستقر بهجرة العقول ورؤس الاموال مما يعيق من عملية التنمية كما هو الحال في العراق

٤-غياب الديمقراطيه فالمشاركة الشعبية اساس للتنمية وتعاني المشاركه في الوطن العربي عقبات عديدة لان النظم الحاكمة تكرس كل امكانياتها لاستمرار حكمها واعاقة أي شكل من اشكال الديمقراطية قد تهدد مصالحها لذا لايتحقق تساوي الفرص المتاحة للمراة والرجل

٥-النمو السكاني خارج السياسة السكانية للبلد الذي يعمل على عرقلة خطط التنمية وبشكل واضح اذا لم يواكب ذلك نمواً في الموارد الاقتصادية بنسب اعلى من النمو السكاني وبما يحقق الحد الامثل للسكان [١٢].

انماط السياسات السكانية في الوطن العربي

تختلف وتتفق احيانا" الاقطار العربية في موقفها من قضايا السكان والمشكلات والصعوبات الناجمة عنها فلعلها تتفق جميعا" بعدم توازن التوزيع الجغرافي للسكان فيها مما يستلزم وضع الخطط والاجراءات الكفيلة بإعادة توزيع السكان كما انها عانت جميعا" من مشكلات التضخم السكاني في المدن لا سيما المدن الرئيسية بفعل تيار الهجرة الذي استمر دون انقطاع من سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية حتى الوقت الحاضر وهذا التيار المستمر للهجرة يفسر عدم ثبات هيكل الاقتصاد العربي فهو مازال في مرحلة الانتقال وسيبقى كذلك لفترة طويلة

وتختلف الاقطار العربية من حيث الموقف من نمو السكان والحاجة الى التدخل المباشر وهذا الاختلاف يقود الى توزيعها الى مجموعات لكل منها سياسية سكانية متميزة من خلال موقفها من التناسل والانجاب والخصوبة اساسا" في تحديد السياسيات السكانية باعتبارها الحالة البارزة ذات الطبيعة الديموغرافية الصرفة وتقسم انماط السياسيات السكانية الى اربعة مجاميع هي

المجموعة الاولى : اقطار تستند سياستها الى تحديد النسل وضبطه(مصر وتونس والمغرب والجزائر)

المجوعة الثانية : اقطار تستند سياستها الى تشجيع النسل والحث علية (الامارات والعراق والكويت وليبيا)

المجموعة الثالثة : اقطار تستند سياستها الى عدم التدخل الرسمي وهي تقدم مستلزمات تنظيم الاسرة (الاردن)

المجموعة الربعة : اقطار تستند سياستها الى عدم الايمان بتأثير العامل الديموغرافي في التنمية او عدم الحاجة الى التدخل بموضوع الخصوبة [١٣]

المبحث الثاني

السياسة السكانية والتنمية في دولة الامارات العربية

الموقع الجغرافي

تقع الإمارات العربيةالمتحدة في غربآ سياعلى الساحل الشرقي لشبه الجزيرة العربية، ممتدة بين خطي عرض بين٢٢و٢٦,٥درجة شمالا وخط طول ٥١ و٥٦,٥ شرق خط غرينتش. (١٤).خريطة رقم (١)

خريطة رقم (١) الموقع الجغرافي للأمارات

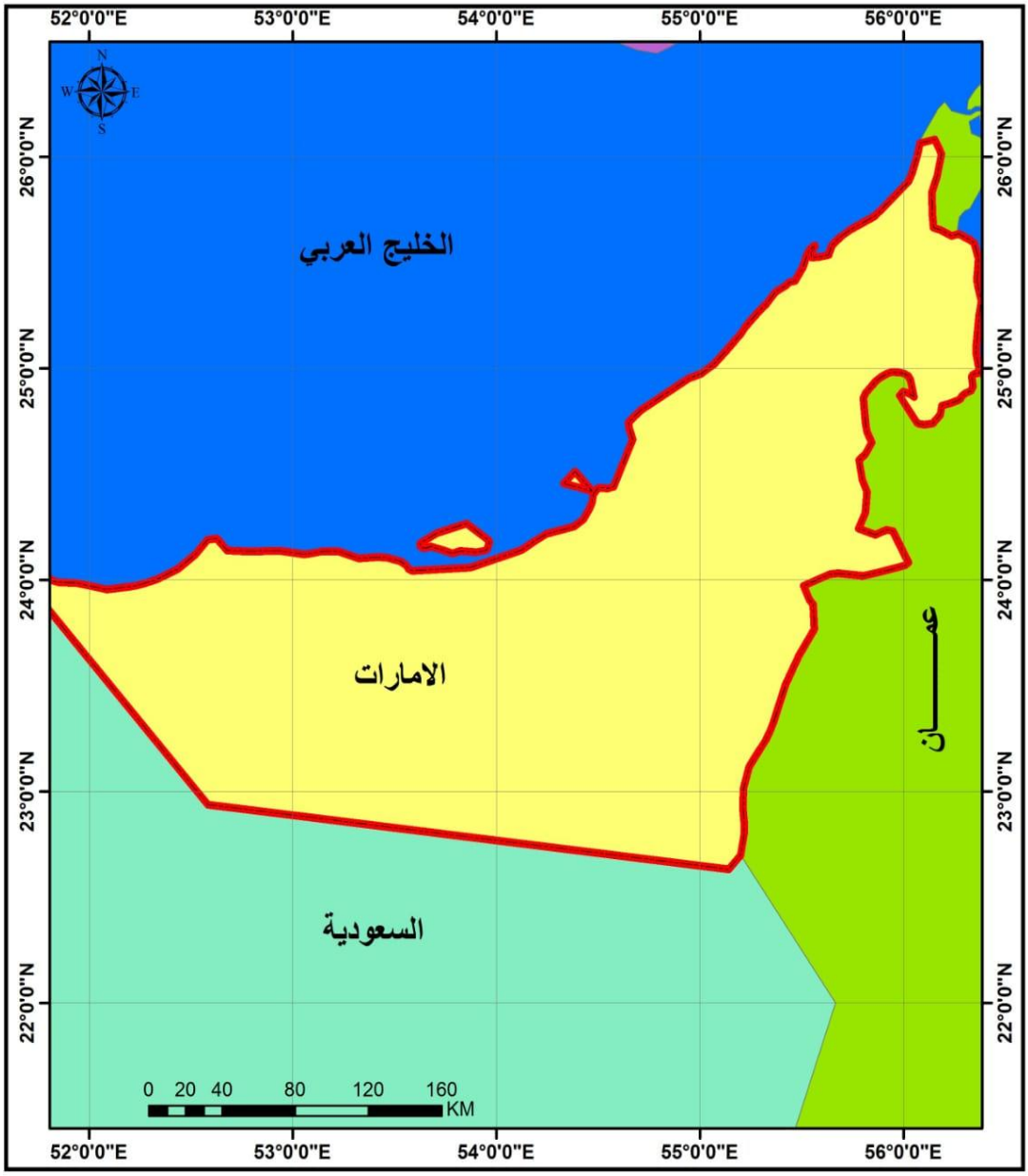

المصدر :من عمل الباحث بالاعتماد على الخريطة الاساس لدولة الامارات واستخدام مخرجات ART MAP GIS 10.6

السياسية السكانية في منطقة الدراسة

يعد النمو السكاني في الإمارات العربية المتحدة من بين أعلى المعدلات في العالم، وذلك بسبب الهجرة كما انها تعد من الدول المشجعة على زيادة النسل . وفقاً لبيانات الإحصاءات السكانية، شهدت الإمارات زيادة سكانية ٧ مرات في الفترة من ١٩٧٥ و ٢٠٠٥ .وبلغ عدد سكان الإمارات في أول يوليو ٢٠١٥ نحو ٨.٢٦٤ ملايين نسمة، بينهم ٩٤٧.٩ ألف مواطن، و٧.٣١٦ ملايين مقيم، وفقاً لبيانات أعلنها المركز الوطني للإحصاء وقد ذكر المركز أن عدد المواطنين الذكور في الدولة بلغ ٤٧٩.١ ألف مواطن، بينما بلغ عدد المواطنات الإناث ٤٦٨.٨ ألفاً في أول يوليو الماضي، وسجل عدد المواطنين والمواطنات في الدولة زيادة بلغت أكثر من ١٤.٦ ألف نسمة خلال ستة أشهر، إذ بلغ إجمالي عدد المواطنين ٩٣٣.٣ ألف نسمة، من بينهم ٤٧١.٧ ألفاً من الذكور، و٤٦١.٦ ألفاً من الإناث في نهاية عام ٢٠٠٩,وتشير التقديرات إلى أن عدد سكان الدولة قد سجل زيادة بلغت ٦٤.٦ ألف نسمة، خلال ستة أشهر فقط، من بينها ١٤.٦ ألفاً زيادة في عدد المواطنين والمواطنات، و ٥٠ ألفاً زيادة في عدد المقيمين. وبلغ إجمالي عدد الذكور في الدولة في يوليو الماضي ٦.١ ملايين، بينما بلغ عدد الإناث ٢.٠٧ مليون نسمة، في حين بلغ عدد المقيمين في الدولة في أول يوليو الماضي من غير المواطنين من الذكور ٥.٦٨٢ ملايين نسمة، بينما بلغ عدد غير المواطنين من الإناث ١.٦ مليون نسمة، وبذلك يكون عدد غير المواطنين قد زاد أكثر من ٥٠ ألفاً خلال ستة أشهر فقط، إذ بلغ عدد المقيمين في نهاية عام ٢٠٠٩ أكثر من ٧.٢٦٦ ملايين نسمة، من بينهم ٥.٦٤ ملايين من الذكور، و١.١٦٧ مليون من الإناث[١٧]

جدول رقم (١)و شكل رقم (١)يبين تزايد عدد السكان في امارات دولة الامارات

جدول (١) تزايد عدد السكان في امارات دولة الامارات

الإمارة	إحصاء ١٩٧٥	إحصاء ١٩٨٥	إحصاء ١٩٩٥	إحصاء ٢٠٠٥	تقدير ٢٠١٩
أبوظبي	211,812	566,036	942,463	1,399,484	1,599,484

الإمارة	إحصاء ١٩٧٥	إحصاء ١٩٨٥	إحصاء ١٩٩٥	إحصاء ٢٠٠٥	تقدير ٢٠١٩
الشارقة	78,790	228,317	402,792	793,573	1193,573
الفجيرة	16,655	43,753	76,180	125,698	155,698
أم القيوين	6,908	19,285	35,361	49,159	79,159
دبي	183,187	370,788	689,420	1,321,453	1,821,453
رأس الخيمة	43,845	96,578	143,334	210,063	410,063
عجمان	16,690	54,546	121,491	206,997	2338,057
المجموع	**557,887**	**1,379,303**	**2,411,041**	**4,106,427**	٥٩٢٧٤٨٢

المصدر : تقديرات مكتب الإحصاءات الوطني لعام ٢٠١٠ (كتاب حقائق العالم – الإمارات العربية المتحدة نسخة محفوظة 26 يناير ٢٠١٨ على موقع واي باك مشين.)

ملاحظة: تقديرات على نتائج التعداد السكاني لعام ٢٠٠٥ و٢٠١٩ والتي تضمنت تقديرات أعلى بكثير من المهاجرين من غير المواطنين مقارنة بالتقديرات السابقة (تموز ٢٠١٠)

شكل (١) تزايد عدد السكان في امارات دولة الامارات

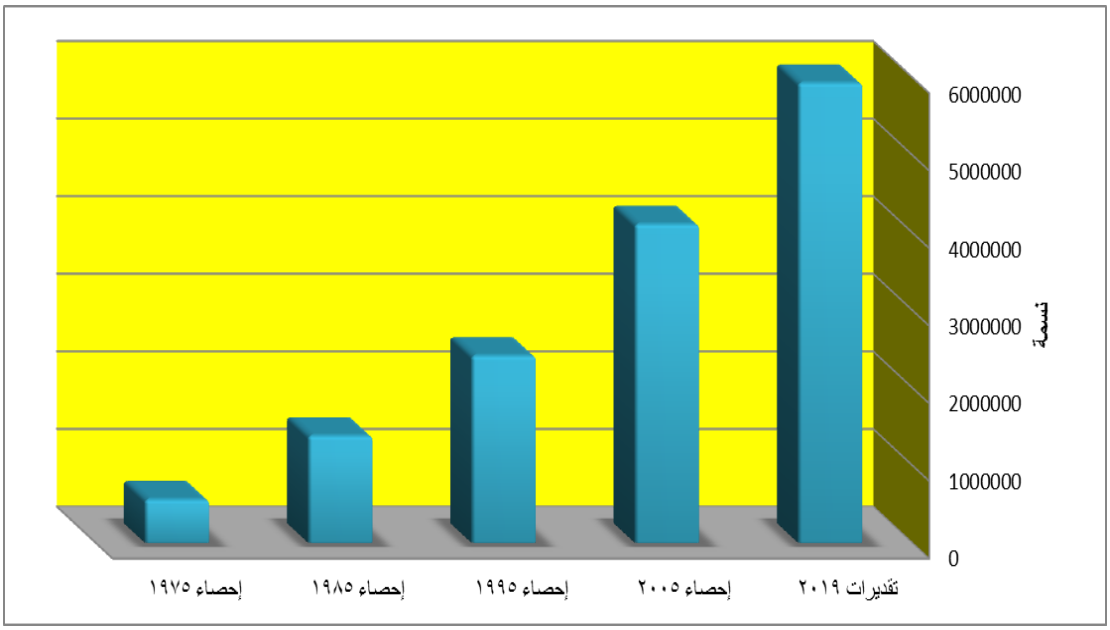

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (١)

التركيب العمري والنوعي للسكان

يعد التركيب العمري والنوعي للسكان المقيمين في إمارة دبي غير متوازن (غير طبيعي)، ويعود سبب اختلال التركيب العمري والنوعي في الإمارة إلى أن النسبة الكبيرة من العمالة الوافدة والتي اغلبها في سن العمل ومن الذكور على وجه الخصوص وذلك نتيجة للنمو الاقتصادي المتسارع الذي تشهده الإمارة[١٨]. ويظهر ذلك بشكل واضح من خلال الشكل (٢) الذي يبين الهرم السكاني لإمارة دبي بنهاية عام ٢٠١٨.

يتركز حوالي ٥٨.٥٣% من السكان في الأعمار ٢٥- ٤٤ سنة، تحتل الفئة العمرية ٣٠- ٣٤ سنة المرتبة الأولى حيث بلغ عدد أفرادها 572,462 نسمة بنسبة بلغت ١٧.٩٤% من إجمالي السكان، تليها في المرتبة الثانية الفئة العمرية ٢٥-٢٩ سنة حيث بلغ عدد أفرادها 529,658 نسمة بنسبة بلغت ١٦.٥٩% من إجمالي السكان.[١٩] أما الفئة العمرية ٣٥- ٣٩ سنة فاحتلت المرتبة الثالثة حيث بلغ عدد أفرادها 425,751 نسمة بنسبة بلغت ١٣.٣٤% من إجمالي سكان الإمارة.[٢٠]جدول رقم (٢)

جدول (٢) السكان حسب الفئات العمرية والجنس - الامارات نهاية عام ٢٠١٨

فئات العمر	ذكور	إناث	المجموع	%
0 - 4	88,918	80,134	169,052	5.30
5 - 9	82,387	81,343	163,730	5.13

14 - 10	71,636	68,314	139,950	4.38
19 - 15	56,116	50,313	106,429	3.33
24 - 20	180,704	69,058	249,762	7.82
29 - 25	398,162	131,496	529,658	16.59
34 - 30	430,363	142,099	572,462	17.94
39 - 35	307,216	118,535	425,751	13.34
44 - 40	258,607	81,676	340,283	10.66
49 - 45	170,899	47,307	218,206	6.84
54 - 50	77,713	37,176	114,889	3.60
59 - 55	61,904	23,605	85,509	2.68
64 - 60	27,040	12,665	39,705	1.24
69 - 65	12,368	5,657	18,025	0.56
74 - 70	4,166	4,015`	8,181	0.26
+75	5,191	5,492	10,683	0.33
المجموع	2,233,390	958,885	3,192,275	100.00

المصدر: مركز دبي للإحصاء – التقديرات السكانية السنوية ، بيانات غير منشورة ٢٠١٨.

شكل (٢) الهرم السكاني – للامارات٢٠١٨

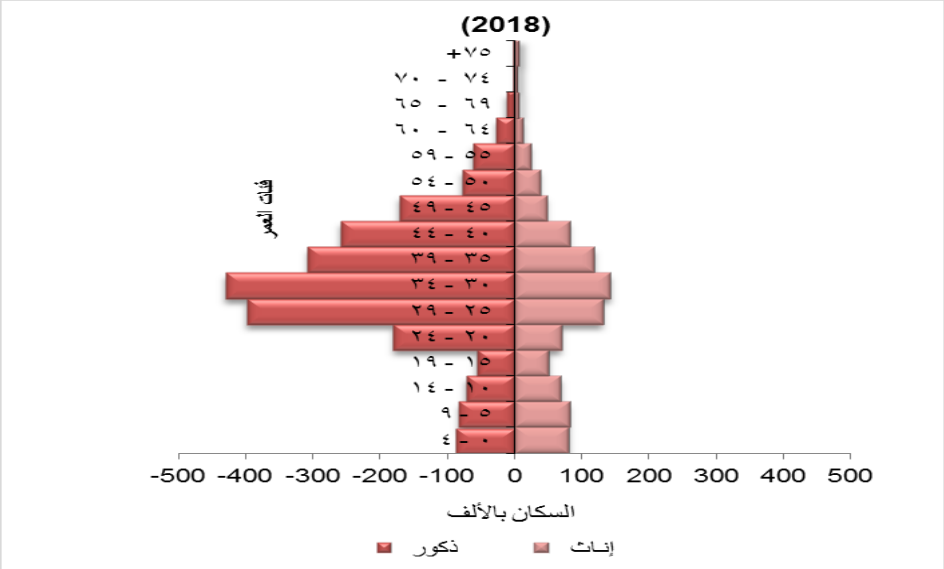

المصدر: مركز دبي للإحصاء – التقديرات السكانية السنوية ، بيانات غير منشورة ٢٠١٨.

١-التنمية وانجازاتها في الأمارات

استلهمت دولة الإمارات العربية المتحدة تعاملها مع شعبها وكافة المقيمين على أرضها من قيمها الروحية والثقافية النبيلة، فأولت كرامتها الإنسانية ما يليق بها من تقدير، وأظلت حريتها بما

يلزم لها من حماية، وأرست من المبادئ والأخلاقيات والقوانين و التنظيمات ما يجسد ثوابتها التي تؤمن بأن عملية بناء الإنسان سلوكاً وأخلاقاً وقدرات عقلية وجسدية إنما تأتي في طليعة الأهداف وفي مقدمة الأولويات. وحرصت حتى قبل أن تعلن التزامها بالمواثيق والعهود والمعاهدات الدولية المعنية بحقوق الإنسان على تضمين دستورها الاتحادي ما رأت أنه دعامات اجتماعية واقتصادية أساسية تجب صيانتها وتنميتهاوالحفاظ عليها، من قبيل:

١- المساواة الاجتماعية وتوفير الأمن والطمأنينة وتكافؤ الفرص لجميع المواطنين من دعامات المجتمع والتعاضد والتراحم صلة وثقى بينهم.

٢- الأسرة أساس المجتمع، قوامها الدين والأخلاق وحب الوطن، ويكفل القانون كيانها، ويصونها ويحميها من الانحراف.

٣- يشمل المجتمع برعايته الطفولة والأمومة ويحمي القصر وغيرهم من الأشخاص العاجزين عن رعاية أنفسهم لسبب من الأسباب كالمرض أو العجز أو الشيخوخة أو البطالة الإجبارية، ويتولى مساعدتهم وتأهيلهم لصالحهم وصالح المجتمع.

٤- التعليم عامل أساسي لتقدم المجتمع وهو إلزامي في مرحلة الابتدائية ومجاني في كل مراحله داخل الاتحاد.

٥- يكفل المجتمع الرعاية الصحية ووسائل الوقاية والعلاج من الأمراض والأوبئة ويشجع على إنشاء المستشفيات والمستوصفان ودور العلاج العامة والخاصة[١٥]

٦-يقدر المجتمع العمل كركن أساسي من أركان تقدمه ويعمل على توفيره للمواطنين وتأهيلهم له ويهيئ الظروف الملائمة لذلك بما يضعه من تشريعات تصون حقوق العمال ومصالح أرباب العمل على ضوء التشريعات العالمية المتطورة.

٧-الاقتصاد الوطني أساسه العدالة الاجتماعية وقوامه التعاون الصادق بين النشاط العام والنشاط الخاص وهدفه التنمية الاقتصادية وزيادة الإنتاج ورفع مستوى المعيشة وتحقيق الرخاء للمواطنين في حدود القانون، ويشجع الاتحاد التعاون والادخار.

٧-وحرص الدستور الإماراتي أيضاً على تحديد ما يجب للإنسان من حريات وحقوق، وما يتحتم عليه تأديته من واجبات. وهو توفير الحماية القانونية المستمدة من كونها قواعد دستورية تتصف بالسمو على ما عداها من قواعد أو نصوص ترد في التشريعات ذات المرتبة الأدنى. ويحسب لهذا الدستور استيعابه لمعظم ما تضمنه الشريعة الدولية لحقوق الانسان التي سبقته في الصدور، كالإعلان العالمي لحقوق الانسان لعام ١٩٨٤، والعهدين الدوليين للحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام ١٩٩٦وفي ظل ما حددته دولة الإمارات من

مرتكزات لبناء الإنسان وطورت ونشرت الخدمات الأساسية صحياً وتعليمياً، وانتشلت مواطنيها من مجتمع الحرمان إلى مجتمع الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية في فترة زمنية وجيزة، وتمكنت من إعداد بناء تنظيم المجتمع في تشكيلات حضارية واجتماعية وسياسية، ونفذت شبكة واسعة من الضمانات والخدمات والبرامج في شتى المجالات، وحققت تنمية بشرية بمعدلات متصارعة، بعد وسعت الخيارات أما الإنسان بدءً من تحسن الصحة والمعرفة[١٦](*).جدول رقم (٣) وشكل رقم (٣) يوضحان اهم الانشطة الاقتصادية التي حققتها دولة الامارات في سياق تنميتها للموارد بما يتناسب مع سكانها

جدول (٣) التوزيع النسبي للأنشطة الاقتصادية لسنة ٢٠١٩

النشاط الاقتصادي	2019
الزراعة صيد الأسماك	6.4
الصناعات الاستخراجية	22.3
الصناعات التحويلية	8.8
الكهرباء والغاز والمياه	9.6
الإنشاءات	8.7
تجارة الجملة والمفرق	12.3
الفنادق والمطاعم	2.1

النقل والتخزين	5.9
الوساطة المالية والتامين	3.8
الأنشطة العقارية والتأجير والأعمال	6.4
المعلومات والاتصالات	8.8
التعليم والانشطة المهنية والتثقيفية	3.1

من عمل الباحث بالاعتماد الانترنت

شكل رقم (٣)التوزيع النسبي للأنشطة الاقتصادية لسنة ٢٠١٩

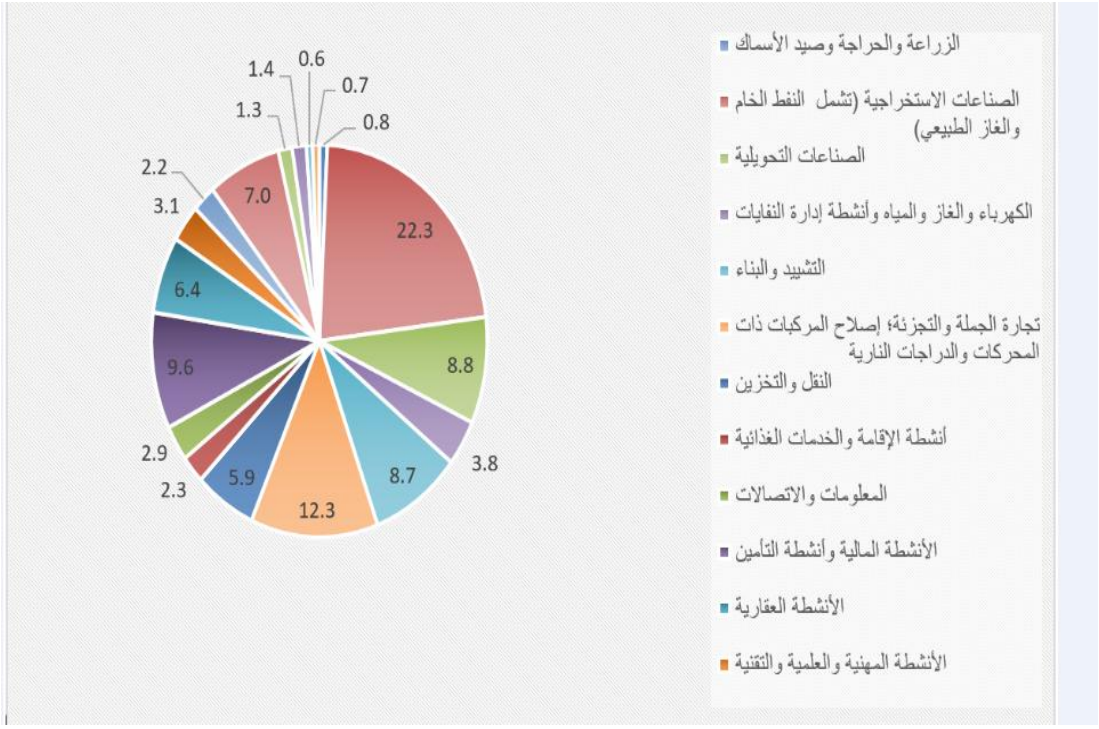

من عمل الباحث بالاعتماد الانترنت

المبحث الثالث

السياسة السكانية والتنمية في دولة الاردن

الموقع الجغرافي

يقع الأردن في جنوب غرب آسيا، شمال غرب المملكة العربية السعودية وجنوب سوريا، بين خطي طول ٥٩ْ إلى ٣١ْ شرقاً وبين دائرتي عرض ٥٢. ٣٤ْ إلى ١٥. ٣٩ْ شمالاً. كانت الأراضي الأردنية تغطي نحو ٩١،٨٨٠ كيلومترا مربعا حتى عام ١٩٨٨، (حاليا تقدر بـ ٨٩.٢٨٧ كم٢) بعد فك الارتباط أجبر الملك حسين على التخلي عن المطالبة بالضفة الغربية التي كانت تعتبر جزءاً من المملكة الأردنية الهاشمية رغم اعتراف رسمي من طرف كلا من المملكة المتحدة وباكستان. في ذلك الوقت كانت الضفة الغربية—التي تضم حوالي ٥٨٨٠ كيلومترا مربعا—تحت الاحتلال الإسرائيلي منذ حرب يونيو ١٩٦٧ التي حدثت بين كلا من فلسطين ودول مصر والأردن وسوريا[٢١] خريطة رقم (٢)

خارطة رقم(٢) موقع دولة الاردن

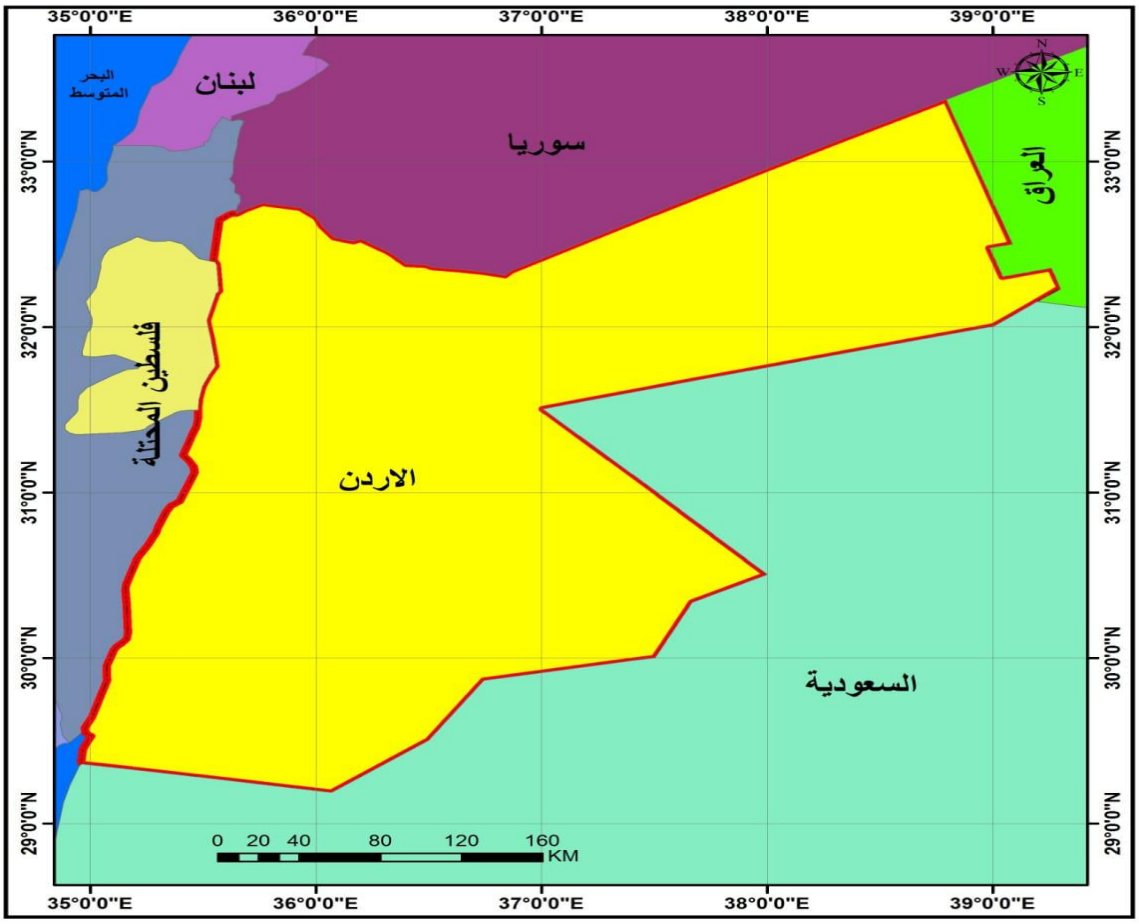

المصدر :من عمل الباحث بالاعتماد على الخريطة الاساس لدولة الاردن واستخدام مخرجات ART MAP GIS 10.6

السياسة السكانية في الاردن

يعد الاردن من الاقطار العربية التي تقدم مستلزمات تنظيم الاسرة الا انها لم تعلن سياسية رسمية لذلك الى جانب التشجيع على الانجاب او الى جانب الوقوف من الحد منة ومن ضبطه كما انها لا تتدخل رسميا" في موضوع حركة السكان ونموه وعل كل حال ان تحديد خصائص السياسية السكانية في هذا القطر تكون على ثلاثة مراحل

المرحلة الاولى وهي مرحلة ما قبل الخمسينات حيث يستند السلوك الديمو غرافي للأسر والافراد الى الموروث الثقافي والاسلامي الذي يدعوا الى اطلاق النسل

المرحلة الثانية وهي مرحلة الانفتاح على الثقافة الغربية والميل الى نمط الاسرة الصغيرة لدى المتعلمين والمثقفين

المرحلة الثالثة حيث بدلات الدولة موقفها اللبرالي واعتبرت ان الخصوبة علية جدا" فلابد من تنظيمها وتحديدها لأجل ان لا تضيع جهود التنمية بالفائض السكاني الكبير

يبلغ عدد سكان دولة الأردن ٩.٩٠ مليون نسمة وفقاً لإحصائية عام ٢٠١٨م، حيث احتلت المرتبة المائة من حيث عدد السكان في العالم، والتي ظهرت كدولة بعد الحرب العالمية الثانية في الشرق الأوسط، أي بعد تقسيم منطقة غرب قارة آسيا، وفي عام ١٩٤٦م حصلت الأردن على استقلالها، وتغطي الأردن مساحةً تقدر بحوالي ٨٩,٣٤٢ كيلومتر مربع، كما يحدها من جهة الشرق، والجنوب الشرقي المملكة العربية السعودية، ومن جهة الشمال الشرقي العراق، وسوريا من جهة الشمال، وفلسطين من الجهة الغربية، وتُعرف دولة الأردن رسمياً باسم المملكة الأردنية الهاشمية، وتقع على الضفة الشرقية من نهر الأردن، إضافةً إلى أنّ الصحراء فيها تغطي ما يقارب نصف مساحة المملكة[٢٢] يشكل العرب نسبة ٩٥-٩٧% من الأردنيين، ويوجد العديد من الجماعات العرقية في الأردن، حيث يبلغ عدد العراقيين الموجودين فيها ٥٠٠.٠٠٠ عراقي، ويوجد فيها أكثر من ٥٠٠.٠٠٠ لاجئ سوريممن هرب إليها بسبب العنف الذي حدث في العامين الماضيين، بالإضافة إلى المسيحيين الآشوريين الذين يشكّلون نسبة تقدر بحوالي ٠.٨% من السكان، وأغلبيتهم من اللاجئين الناطقين باللغة الأرامية الشرقية، أما عدد الأكراد فيصل إلى ٣٠.٠٠٠ كردي، ومعظمهم من اللاجئين التركيين، أو الإيرانيين، أو العراقيين، ويُذكر أنّ الأرمن قد سكنوا الأردن أيضاً، حيث يوجد فيها ٥٠٠٠ أرمني، ويصل عدد اليهود المتواجدين فيها إلى ٣٠٠ يهودي فقط، وفي عام ٢٠٠٨م كانت الأردن موطن ١.٩٥ مليون لاجئ

فلسطيني، ومعظمهم مواطنون أردنيون[٢٣]. وتتوزع السكان على مدن المملكة كما موضح في جدول (٤)

جدول (٤) توزيع السكان الاردن

اسم المدينة	عدد السكان/نسمة
عمان	1.275.857
الزرقاء	792.665
إربد	307.480
الرصيفة	268.237
وادي كما السير	181.212
عجلون	125.557
العقبة	95.048
ركبان	85.000
مأدبا	82.335
السلط	80.189

الرمثا	74.901
المفرق	57.118
معان	50.350
الجبيهة	46.834
سحاب	40.241
حي القويسمة	32.396
جرش	27.046
الطفيلة	25.429
الزرقاء	22.756
قير موآف	22.581

من عمل الباحث **بالاعتماد** الانترنت

Retrieved 11-4- ،"Jordan Facts", www.mapsofworld.com,28-9-2016 2018. Edited.

التركيب العمري والنوعي للسكان

يشير الهرم السكاني لإجمالي السكان إلى زيادة في عدد الذكور مقارنة بعدد الإناث وخاصة للأعمار التي تزيد عن عشرين عاما. ويعود ذلك إلى خاصية الاختيار وخاصة بالنسبة

مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ٢٠٢١ المجلد ١١/ العدد ٤

للهجرة الطوعية حيث أن الغالبية العظمي للقادمين من الذكور في سن العمل. أما بالنسبة للأعمار دون سن العشرين فإن نسبة الجنس (الذكور والإناث) تكاد تكون متقاربة، حيث أن الجزء الأكبر من الهجرات القصرية وخاصة المتعلقة بالأزمة السورية عبارة عن أسر بها أطفال والنساء وبقية الأعمار كما مبين في الجدول (٥)

جدول (4) التركيب العمري والنوعي للأردن

Age Group	Population Category, Sex and Nationality												فئة العمر
	الأردنيون في الخارج Jordanians Abroad			Population Inside Jordan			السكان داخل الاردن			Total			
				Non- Jordanians		غير أردنيين	Jordanians		أردنيون	المجموع			
	إناث Females	ذكور Males	مجموع Total	إناث Females	ذكور Males	مجموع Total	إناث Females	ذكور Males	مجموع Total	إناث Females	ذكور Males	مجموع Total	
Aqaba													العقبة
<1	0	0	0	120	110	230	1144	1131	2275	1264	1241	2505	1>
01-04	0	2	2	465	486	951	4409	4537	8946	4874	5025	9899	04-01
05-09	0	2	2	422	443	865	4958	5294	10252	5380	5739	11119	09-05
10-14	2	1	3	329	403	732	4843	5081	9924	5174	5485	10659	14-10
15-19	2	41	43	364	360	724	4017	4195	8212	4383	4596	8979	19-15
20-24	7	49	56	630	1270	1900	3513	3707	7220	4150	5026	9176	24-20
25-29	3	30	33	610	2679	3289	3196	3499	6695	3809	6208	10017	29-25
30-34	1	11	12	404	2098	2502	2802	3050	5852	3207	5159	8366	34-30
35-39	1	5	6	285	1524	1809	2734	2997	5731	3020	4526	7546	39-35
40-44	0	0	0	219	941	1160	2109	2779	4888	2328	3720	6048	44-40
45-49	0	5	5	189	615	804	1261	2047	3308	1450	2667	4117	49-45
50-54	0	3	3	180	383	563	735	1241	1976	915	1627	2542	54-50
55-59	0	1	1	176	277	453	554	739	1293	730	1017	1747	59-55
60-64	1	0	1	197	251	448	366	496	862	564	747	1311	64-60
65-69	0	0	0	144	145	289	248	316	564	392	461	853	69-65
70-74	0	0	0	89	113	202	147	186	333	236	299	535	74-70
75-79	0	0	0	36	49	85	88	82	170	124	131	255	79-75
80+	0	0	0	14	20	34	89	62	151	103	82	185	+80
Unspecified	0	0	0	2	91	93	0	0	0	2	91	93	غير مبين
Total	17	150	167	4875	12258	17133	37213	41439	78652	42105	53847	95952	المجموع

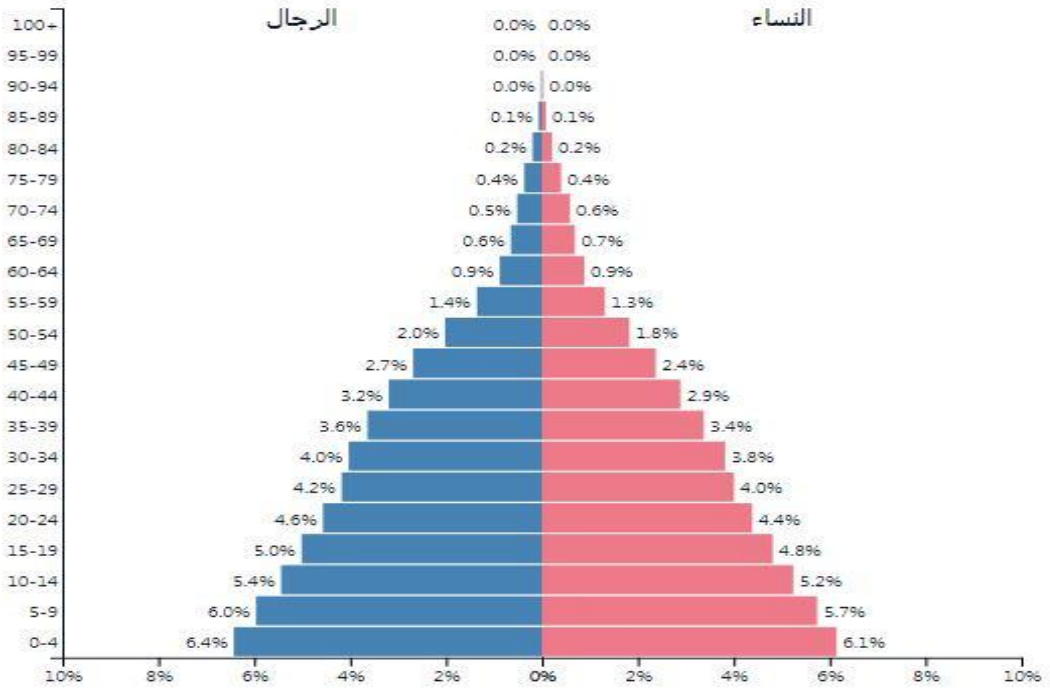

شكل () الهرم السكاني للاردن لسنة ٢٠١٨

المصدر : – من عمال الباحث بالاعتماد على جدول (٥)

٢–التنمية في الاردن

يعَد الأردن واحدًا من الدول التي انتهجت طريق الإصلاح والتخطيط الاقتصادي للوصول إلى التنمية، حيث تسعى الدول على مختلف مستوياتها الاقتصادية لتحقيق التنمية، فهي عملية مرتبطة بالتقدم في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، فالتنمية المستدامة تعني تلبية احتياجات الجيل الحالي من الموارد دون تأثير على حصة الأجيال القادمة، هذا السعي نحو التطوير والتكامل والتنمية في الأردن يصعب مع الظروف والتحديات الاقتصادية ، والتي أضعفت من قدرة الدولة على تحقيق التنمية، فقد توالت الصراعات في المنطقة وعصفت الأزمات الاقتصادية والمالية، بالإضافة إلى ارتفاع عدد السكان بمعدل يفوق المعدل الطبيعي، مما أثر على كفاية الموارد الطبيعية والاقتصادية المتاحة، وبرغم هذه التحديات، فقد حقق الأردن نسبًا جيدةً من التنمية الاقتصادية والبشرية ويتطلع إلى المزيد منها . إن تحقيق التنمية المستدامة في المجال الاقتصادي يتطلب تحسين ظروف المعيشية للمواطنين جميعًا في المجتمع دون زيادة في استخدام الموارد الطبيعية بشكل جائر أو إلى ما يتجاوز القدرة على التحمل ، لكن أهم التحديات التي تواجه التنمية المستدامة هي القضاء على الفقر، مما يتطلب التشجيع على اتباع أنماط إنتاج واستهلاك متوازنة، دون الإفراط في الاعتماد على الموارد الطبيعية، أما التنمية البشرية فتهدف إلى توسيع خيارات الأفراد في المجتمع وقدرتهم على تكوين رأس مال اجتماعي لتلبية حاجات الأجيال الحالية دون الإضرار بحاجات الأجيال القادمة، وترتبط مع الديمقراطية وحقوق الإنسان عن طريق تأكيدها على سيادة القانون وحقوق المساواة وتكافؤ الفرص وحرية التعبير والمشاركة في صنع القرار. والتنمية البشرية ليست غاية بل هي وسيلة للقضاء على الفقر وضمان لحرية الأفراد ومنظمات المجتمع المدني، وهي أيضًا تؤكد على تشكيل القدرات البشرية في مجالات الصحة والتعليم والمعرفة ومستوى الرفاه، واستثمار هذه القدرات في الإنتاج عن طريق المساهمة في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمع.[٢٤]

***معوقات التنمية في الاردن**

معوقات التّنمية في الأردن تنتمي دولة الأردن إلى دول العالم الثّالث، وتعاني من الكثير من التّأخّر؛ نتيجةَ تراجعِ عمليّات التّنمية فيها، سواء كانت هذه التّنمية تخصّ أيّاً من مجالاتها الثلاث، ومن معوّقات التّنمية في الاردن: غِياب الأهداف الحقيقيّة التي تشجّع السّكان والمُحيطين على الإقدَام نحوَ المشاريع والمُشاركة بها. غيابُ البرامج الاستراتيجيّة التي تتمكّن من استغلال موارد المناطق المختلفة سواءٌ كانت هذه البرامج مستقبليّة أم حاليّة. غياب الدّراسات المستَفيضَة؛ لمعرفة أسباب التّأخر في المجالات المختلفة، فعندما تكون الدّراسة الأساسيّة دقيقةً وواقعيّةً، فإنّ الحلول التي يمكن وضعها ستكون أكثر واقعيّةً ومصداقيّةً. الفَساد الاقتصاديّ؛ فوجود بعض الأشخاص في بعض المناصب الحسّاسّة يؤدّي إلى عدم التّقدّم بأيّ مشاريع تنمويّة، وإنّما استغلال المنصب للمصالح الشخصيّة. غياب مفهوم التّطوّع لدى الكثيرين وتغليب المصلحة الشخصيّة على المصلحة العامّة، والامتناع عن تقديم المساعدة لأيٍّ من المشاريع التي لا تَخدم المصلحة الشخصيّة. ضعف الرّابط بين التّخصّصات التّعليميّة التي يَدرسها الطّلاب وحاجة سوق العمل، فغالباً يركّز الشّباب على دراسة التّخصّصات التي لها قبول اجتماعيّ مثل الطّب، والهندسَة، والتّعليم، ويبتعدون عن تخصّصات الميكانيك، والتّخصّصات الصناعيّة، التي يحتاج لها السّوق؛ فتزداد الحاجة للأيدي العاملة القادمة من الدّول المُجاورة؛ ممّا يركّز رؤوس الأموال بيد المغتربين. عدَم توفّر المَهارات، والقُدرات لتنشيط العمل الصناعيّ في الأردن؛ فغالباً يكتفي العمّال بما يفيدهم في عملهم الحاضر ولا يحاولون التّقدّم وتطوير هذه المهارات والتّعلّم من خبرات الدّول الأخرى. عدم توفّر رؤوس الأموال التي تساعد على تحريك عجلة الاقتصاد وإنشاء المشاريع التّنمويّة، وزيادة الدّيون بشكلٍ عامّ؛ ممّا يُثقِل كاهل الموازنة العامّة فيتمّ تخصيص جزءٍ كبيرٍ منها سنويّاً لسدّ الدّيون، وبالتّالي يزداد العَجز فيها ويُقلل من حصّة المشاريع التنمويّة داخل الأردن. افتقار المناطق الريفيّة للمشاريع التنمويّة الصّغيرة التي تستغّل الموارد الموجودة فيها. تَذبذُب سقوط الأمطار؛ فالتّنمية الزراعيّة تحتاج إلى توافر المياه لاستغلال المساحات الزراعيّة، وممّا لاشكَّ فيه أنّ القطاع الاقتصاديَّ يعتمد بشكلٍ كبيرٍ على القطاع الزراعيّ؛ وعندما يتراجع القطاع الزراعيّ فعلى الأغلب يتراجع القطاع الصناعي[٢٥].

الأردن بلد صغير من حيث المساحة محدود الموارد، ومع أن اقتصاده في تحسن مستمر منذ إعلان استقلاله، إلا أن أوضاعه الأخيرة مقلقة من حيث إرتفاع التكاليف الانتاجية وارتفاع أسعار الطاقة تؤثر على تنافسية المنتجات المحلية لصالح السلع الأجنبية كما يواجه اقتصاده خمسة معوقات تتمثّل بالطاقة والمياه والرقعة الزراعية واللجوء وعدم ثبات الأسواق يحتل الاقتصاد الأردني المركز ٨٩ عالميا أرتفع إجمالي ناتجه المحلي للفرد بنسبة ٣٥١٪ في السبعينات، وتراجع

تراجعاً طفيفاً بلغ ٣٠% فقط خلال فترة الثمانينات، وعاد ليرتفع مجدداً بنسبة ٣٠% في فترة التسعينات. حوالي ١٠% تقريباً من أراضي الأردن صالحة للزراعة، موارد المياه الجوفية محدودة، ومعدل هطول الأمطار منخفض ومتفاوت بدرجة كبيرة بين منطقة لأخرى ومن عام لآخر. الكثير من مصادر المياه الجوفية هي مصادر غير متجددة. أهم موارد الأردن الفوسفات، البوتاس، الأسمدة ومشتقاتها، بالإضافة إلى السياحة والتحويلات المالية من الخارج، إلى جانب المساعدات الخارجية. يفتقر الأردن إلى احتياطات من الفحم والطاقة الكهرومائية، وعدم وجود مساحات واسعة من الغابات والثروة الشجرية، بالإضافة إلى قلة الودائع النفطية. يعتمد الأردن على الغاز الطبيعي في ١٠% من احتياجاته المحلية من الطاقة .كان الأردن يعتمد على العراق في استيراد النفط حتى الغزو الأمريكي للعراق في ٢٠٠٣، ويصنف الأردن على أنه من الدول الناشئة[٢٦]

يعتمد اقتصاد المملكة بشكل رئيسي على قطاع الخدمات والتجارة والسياحة، وعلى بعض الصناعات الاستخراجية كالأسمدة والأدوية فالأردن فقير بالموارد الطبيعية .توجد مناجم الفوسفات جنوب المملكة، جاعلة من الأردن ثالث أكبر مصدّر لهذه المادة في العالم. ومن أهم الموارد المستخرجة الأخرى البوتاس والأملاح والغاز الطبيعي والحجر الكلسيأبرم الأردن اتفاقيات تجارية أكثر من أي بلد عربي آخر. فقد وقّع الأردن اتفاقيات تجارة حرة مع كلا من الولايات المتحدة وكندا وسنغافورة وماليزيا والاتحاد الأوروبي وتونس (مدينة(والجزائر وليبيا وتركيا وسوريا .وهناك المزيد من اتفاقيات التجارة الحرة المخطط لها مع كلٍ من السلطة الفلسطينية والعراق ولبنان وباكستان ومجلس التعاون الخليجي .كما أن الأردن عضو في منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى واتفاقية أغادير .كما يتمتع الأردن بوضع متقدم مع الاتحاد الأوروبي.الاقتصاد الأردني هو اقتصاد المعرفة السائر على درب تطوير التعليم، الخصخصة، التحرر الاقتصادي المستمر، مع إعادة الهيكلة الاقتصادية لضمان مسار إلى اقتصاد قائم على المعرفة. أما العقبات الرئيسية التي تعترض الاقتصاد الأردني فهي مصادر المياه الشحيحة، والاعتماد الكامل على الواردات النفطية من أجل الحصول على الطاقة، وعدم الاستقرار الإقليمي[٢٧]

قام الأردن على نحو متسارع بخصخصة القطاعات المملوكة للدولة، وتحرير الاقتصاد، وتحفيز النمو غير المسبوق في المراكز الحضرية في الأردن مثل عمان (مدينة(والعقبة على وجه الخصوص. في الأردن ست مناطق اقتصادية خاصة جذبت قدراً كبيراً من الاستثمارات بلغت المليارات في كلٍ من العقبة والمفرق ومعان وعجلون والبحر الميت وإربد .بالإضافة إلى

وجود عدد وفير من المناطق الصناعية التي تنتج سلعاً في قطاعات الغزل والنسيج والمستحضرات الدوائية ومستحضرات التجميل والصناعات الدفاعية والفضاء والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات .مستقبلاً، يعلق الأردن آماله على السياحة وصادرات اليورانيوم، إضافة إلى الصخر الزيتي والتجارة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحقيق النمو الاقتصادي في المستقبل[٢٨].

جدول (٥) التوزيع النسبي للانشطة الاقتصادية في الاردن لسنة ٢٠١٩.

النشاط الاقتصادي	2019
الزراعة صيد الأسماك	2.8
التعدين والمقالع	0.9
الصناعات التحويلية	10.6
الكهرباء والغاز والمياه	1.3
الإنشاءات	6.4
تجارة الجملة والمفرق	16.4
الفنادق والمطاعم	2.1
النقل والتخزين والاتصالات	9.5
الوساطة المالية	1.9
الأنشطة العقارية والتأجير والأعمال	4.5

النشاط الاقتصادي	2019
الإدارة العامة	19.7
التعليم	11.7
الصحة والعمل الاجتماعي	5.0
انشطة مجتمعية أخرى	5.0
الأسر الخاصة التي تتضمن أفراداً عاملين	6.1
المنظمات والهيئات الدولية	0.3

"Jordan Facts", www.mapsofworld.com,28-9-2016 ،Retrieved 11-4-2018. Edited

شكل (٤) التوزيع النسبي للأنشطة الاقتصادية لسنة ٢٠١٩

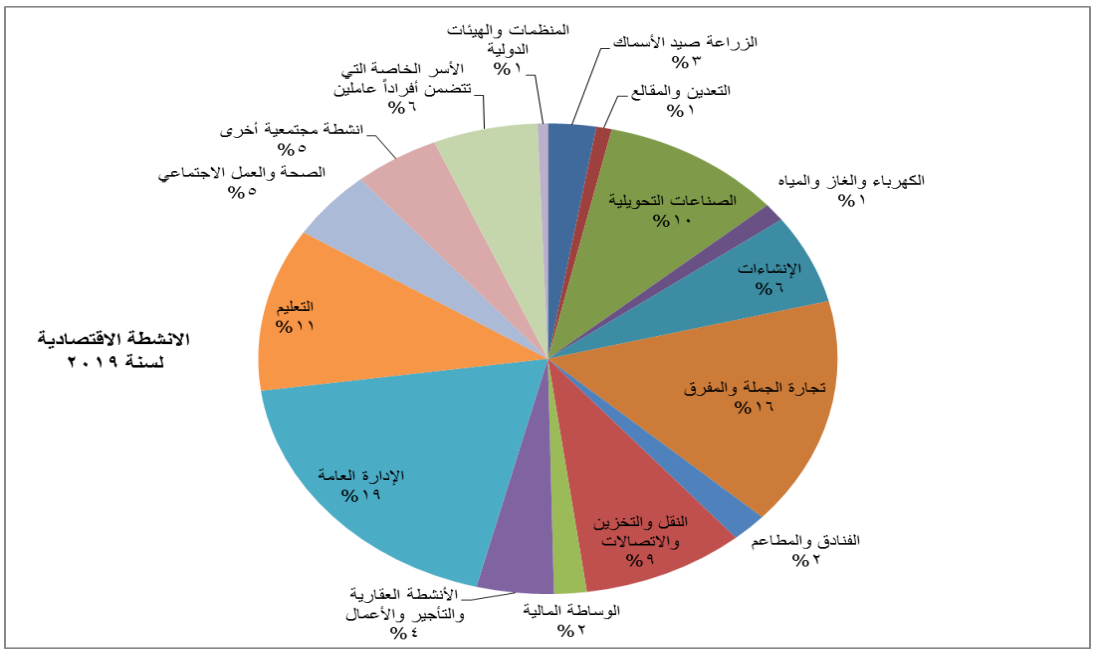

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على جدول(٥)

الاستنتاجات

١–هناك علاقة متبادلة بين السكان والتنمية تتمثل في عدة اتجاهات منها يعد النمو السكاني عامل مشجع على التنمية واخر يرى بان النمو السكاني مقيد للتنمية وتجاه اخر يعتقد ان النمو السكاني ليس ذو اهمية

٢–تعد الاستدامة والانتاجية وتحسين نوعية الحياة في الدول النامية الفقيرة وتنمية مصادر التنمية الوطنية ورفع المستوى الاقتصادي وصيانة الموارد من اهم اهداف التنمية

٣–سوء ادارة الموارد فكثير من الموارد التي تم استثمارها لم يراعى ما تخلفه من اثار سلبية حالية او مستقبلية وعوامل داخلية ممثله بالروتين الاداري الذي عطل كثير من المشاريع التنموية و الحروب والنزاعات ان اهم مكسب للسلام هو تجنب تكلفة الحرب

٤–هناك عدة انماط للسياسيات السكانية فمنها اقطار تستند الى تحديد النسل مثل مصر ومنها تشجع النسل مثل الامارات منها تستند الى عدم التدخل الرسمي وتقدم مستلزمات تنظيم الاسرة مثل الاردن وهناك اقطار اخرى تستند سياستها الى الايمان بتاثير العامل الديموغرافي في التنمية

٥–يعد النمو السكاني في الإمارات العربية المتحدة من بين أعلى المعدلات في العالم، وذلك بسبب الهجرة. وفقاً لبيانات الإحصاءات السكانية اضافة الى انها من الدول المشجعة على النسل

٦–يعَد الأردن واحدًا من الدول التي انتهجت طريق الإصلاح والتخطيط الاقتصادي للوصول إلى التنمية، حيث تسعى الدول على مختلف مستوياتها الاقتصادية لتحقيق التنمية

قائمة الهوامش

١– عبد الرزاق احمد سعدي الغريري ، سكان الوطن العربي والسياسية السكانية ، مجلة كلية الآداب العدد ٦١ ،٢٠١٢،ص٣١٦

٢– محمد عبد الرحمن الشرنوبى ، التربية السكانية ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة – مصر ، ٢٠٠٢ ، ص١٥٣.

٣– حارث حازم ايوب ، التنمية الاجتماعية في العراق ، اطروحة دكتوراة (غير منشورة) ، قسم الاجتماع ، كلية الاداب ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٤ ، ص١٥.

٤– احسان محمد الحسن ، علم الاجتماع الاقتصادي ، مطبعة التعليم العالي ، بغداد ، ١٩٩٠ ، ص.١٤٥

٥–اوكيل حميدة ، اثر النمو السكاني على التنمية الاقتصادية في الوطن العربي ،دراسة حالة الجزائر ،كلية العلوم الاقتصادية ،٢٠٠٥،ص٣٠

٦– سعاد نور الدين ، السكان والتنمية ، ط١ ، دار المنهل اللبناني ، بيروت ، ٢٠١٠ ، ص٣١ .

٧– ناجي محمد الهتاش ،السياسية الدولية وزيادة السكان بين نبوءة مالثوس القديمة وحلول المالثوسية الجديدة ، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع ،ط١ ، ٢٠١٦، ص٣٣–٣٨

٨– مخيف جاسم محمد ، واقع التنمية البشرية في العراق ، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ، مجلد ٧ ، العدد ٢٢ ، ٢٠١١، ص١١٥ .

٩– احمد هاشم الصقال ، متطلبات التنمية المستدامة في العراق ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، المؤتمر العلمي المشترك ، ٢٠١٤ ، ص٣٢٠ .

١٠– محمد صالح حمد الدليمي ، دور القطاع العام في حل معوقات التنمية الزراعية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، مجلة المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية ، جامعة بغداد ، العدد ١٤ ، ٢٠١١ ، ص٨ .

١١- ابراهيم حربي ابراهيم ، التنمية المستدامة في العراق مشاكل وحلول ، مجلية كلية بغداد للعلوم الجامعة ، المؤتمر العلمي الخامس ، ٢٠١٤ ، ص١٧٥ .
١٢- فوزيه خدا كرم عزيز ، اثر عدم الاستقرار السياسي على التنمية الاقتصادية في العراق ، مجلة الاستاذ ، المجلد ٢ ، العدد ٢٠٧ ، ٢٠١٣ ، ص٨٩ .
١٣- عبد علي الخفاف ، السياسات السكانية في الوطن العربي ، دار المنار العراقية للطباعة والنشر ،ط٢، ٢٠١٦،ص ٨١-٨٢
١٤- الانترنيت ar.wikipedia.org/wiki
١٥- محمد صقر القسام ، استخدام موارد الامارات العربية المتحدة في الزراعة وصونها ، المكتب الاستشاري ، ٢٠٠٢، ص١٦
١٦- د.عمر مقداد ، التنمية المستدامة ومستقبلها في الاردن ، مطبعة الانجلو ، عمان – الاردن ، ٢٠١٦، ص.١٤٥
١٧- كتاب حقائق العالم – الإمارات العربية المتحدة نسخة محفوظة 26 يناير ٢٠١٨ على موقع واي باك مشين.
١٨- مركز دبي للإحصاء – التقديرات السكانية السنوية ، بيانات غير منشورة .٢٠١٨.
١٩ – عبدالله عطوي ، السكان والتنمية البشرية ، ط١ ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٤ .ص١٨٥.
٢٠- محمد ازهر سعيد السماك ، التنمية البشرية في الوطن العربي الظواهر والاتجاهات ، مركز الدراسات الاقليمية ، دراسات اقليمية ، العدد ٩ .ص٩٧.

٢١- مركز دبي للإحصاء – التقديرات السكانية السنوية ، بيانات غير منشورة .٢٠١٨.
٢٢- ("Jordan Facts", www.mapsofworld.com,28-9-2016، Retrieved 11-4-2018. Edited
٢٣- Retrieved 11-4-2018. Edite ،Jordan Facts", www.mapsofworld.com,28-9-2016
٢٤-محمد صقر القسام ، استخدام موارد الامارات العربية المتحدة في الزراعة وصونها ، المكتب الاستشاري ، ٢٠٠٢، ص٢٧
٢٥- د.عمر مقداد ، التنمية المستدامة ومستقبلها في الاردن ، مطبعة الانجلو ، عمان – الاردن ، ٢٠١٦، ص.١٥٠
٢٦- طالب مهدي ، تفعيل التنمية وعلاقتها بين المجتمع والدولة ، مركز الاردن الجديد ، عمان ، ٢٠١٠، ص.٢٣١
٢٧- زياد علاونة ، دليل منظمات المجتمع الاردني لتطوير السياسات الحكومية ، مؤسسة الارض والانسان لدعم التنمية ، عمان ، الاردن ، ٢٠١٧، ص.١٢٣
٢٨- سوسن الطويل ، رؤية وزارة التنمية الاساسية وتجربتها في مجال الاقتصاد ، مركز الاردن الجديد ، الايام الدراسية ، التقرير الثالث ، ٢٠٠٨، ص٢٨.

المصادر والمراجع

١- ابراهيم حربي ابراهيم ، التنمية المستدامة في العراق مشاكل وحلول ، مجلية كلية بغداد للعلوم الجامعة ، المؤتمر العلمي الخامس ، ٢٠١٤ ، ص١٧٥ .
٢- احمد هاشم الصقال ، متطلبات التنمية المستدامة في العراق ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، المؤتمر العلمي المشترك ، ٢٠١٤ ، ص٣٢٠ .
٣- احسان محمد الحسن ، علم الاجتماع الاقتصادي ، مطبعة التعليم العالي ، بغداد ، ١٩٩٠ ، ص.١٤٥
٤-اوكيل حميدة ، اثر النمو السكاني على التنمية الاقتصادية في الوطن العربي ،دراسة حالة الجزائر ،كلية العلوم الاقتصادية ،٢٠٠٥،ص٣٠
٥- حارث حازم ايوب ، التنمية الاجتماعية في العراق ، اطروحة دكتوراة (غير منشورة) ، قسم الاجتماع ، كلية الاداب ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٤ ، ص١٥.
٦- زياد علاونة ، دليل منظمات المجتمع الاردني لتطوير السياسات الحكومية ، مؤسسة الارض والانسان لدعم التنمية ، عمان ، الاردن ، ٢٠١٧، ص.١٢٣
٧- سوسن الطويل ، رؤية وزارة التنمية الاساسية وتجربتها في مجال الاقتصاد ، مركز الاردن الجديد ، الايام الدراسية ، التقرير الثالث ، ٢٠٠٨، ص.٢٨
٨- سعاد نور الدين ، السكان والتنمية ، ط١ ، دار المنهل اللبناني ، بيروت ، ٢٠١٠ ، ص٣١ .
٢٦- طالب مهدي ، تفعيل التنمية وعلاقتها بين المجتمع والدولة ، مركز الاردن الجديد ، عمان ، ٢٠١٠، ص.٢٣١
٩- عبد علي الخفاف ، السياسات السكانية في الوطن العربي ، دار المنار العراقية للطباعة والنشر ،ط٢، ٢٠١٦،ص ٨١-٨٢

١٦- عمر مقداد ، التنمية المستدامة ومستقبلها في الاردن ، مطبعة الانجلو ، عمان – الاردن ، ٢٠١٦، ص١٤٥.
١٠ – عبدالله عطوي ، السكان والتنمية البشرية ، ط١ ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٤ .ص١٨٥.
١١- عبد الرزاق احمد سعدي الغريري ، سكان الوطن العربي والسياسية السكانية ، مجلة كلية الآداب العدد ٦١ ،٢٠١٢،ص٣١٦
١٢- عمر مقداد ، التنمية المستدامة ومستقبلها في الاردن ، مطبعة الانجلو ، عمان – الاردن ، ٢٠١٦، ص١٥٠.
١٣- فوزيه خدا كرم عزيز ، اثر عدم الاستقرار السياسي على التنمية الاقتصادية في العراق ، مجلة الاستاذ ، المجلد ٢ ، العدد ٢٠٧ ، ٢٠١٣ ، ص٨٩ .
١٤- كتاب حقائق العالم – الإمارات العربية المتحدة نسخة محفوظة 26 يناير ٢٠١٨ على موقع واي باك مشين.
١٥- محمد عبد الرحمن الشرنوبى ، التربية السكانية ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة – مصر ، ٢٠٠٢ ، ص١٥٣.
١٦- محمد ازهر سعيد السماك ، التنمية البشرية في الوطن العربي الظواهر والاتجاهات ، مركز الدراسات الاقليمية ، دراسات اقليمية ، العدد ٩ .ص٩٧.
١٧- مركز دبي للإحصاء – التقديرات السكانية السنوية ، بيانات غير منشورة .٢٠١٨.
١٨-محمد صقر القسام ، استخدام موارد الامارات العربية المتحدة في الزراعة وصونها ، المكتب الاستشاري ، ٢٠٠٢، ص٢٧
١٩- مركز دبي للإحصاء – التقديرات السكانية السنوية ، بيانات غير منشورة .٢٠١٨.
٢٠- مخيف جاسم محمد ، واقع التنمية البشرية في العراق ، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ، مجلد ٧ ، العدد ٢٢ ، ٢٠١١، ص١١٥ .
٢١- محمد صالح حمد الدليمي ، دور القطاع العام في حل معوقات التنمية الزراعية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، مجلة المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية ، جامعة بغداد ، العدد ١٤ ، ٢٠١١ ، ص٨
٢٢- محمد صقر القسام ، استخدام موارد الامارات العربية المتحدة في الزراعة وصونها ، المكتب الاستشاري ، ٢٠٠٢، ص
٢٣- ناجي محمد الهتاش ،السياسية الدولية وزيادة السكان بين نبوءة مالثوس القديمة وحلول المالثوسية الجديدة ، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع ،ط١ ، ٢٠١٦، ص٣٣-٣٨

٢٤- الانترنيت ar.wikipedia.org/wiki
١٦٢٢ -"Jordan Facts", www.mapsofworld.com,28-9-2016 ،(25 -Retrieved 11-4- 2018. Edited

Sources and references

-١Ibrahim Harbi Ibrahim, Sustainable development in Iraq, problems and solutions, Journal of Baghdad College of University Sciences, Fifth Scientific Conference, ٢٠١٤, p. .١٧٥
-٢Ahmed Hashim Al-Saqal, Requirements of Sustainable Development in Iraq, Journal of Baghdad College of Economic Sciences, the Joint Scientific Conference, ٢٠١٤, p. .٣٢٠
-٣Ihsan Muhammad Al-Hassan, Economic Sociology, Higher Education Press, Baghdad, ١٩٩٠, p. .١٤٥
-٤Oakil Hamida, the impact of population growth on economic development in the Arab world, a case study of Algeria, Faculty of Economics, ٢٠٠٥, p. ٣٠
-٥Harith Hazem Ayoub, Social Development in Iraq, Ph.D. thesis (unpublished), Department of Sociology, College of Arts, University of Baghdad, ٢٠٠٤, p. .١٥
-٦Ziad Alawneh, The Jordanian Community Organizations Guide to Developing Governmental Policies, Land and Human Foundation for Development Support, Amman, Jordan, ٢٠١٧, p. .١٢٣
-٧Sawsan Al-Taweel, The vision and experience of the Ministry of Basic Development in the field of economy, New Jordan Center, School Days, Third Report, ٢٠٠٨, p. .٢٨

-٨Souad Nour El-Din, Population and Development, ١st Edition, Dar Al-Manhal Lebanese, Beirut, ٢٠١٠, p. .٣١
-٢٦Talib Mahdi, Activating development and its relationship between society and the state, New Jordan Center, Amman, ٢٠١٠, p. .٢٣١
-٩Abd Ali Al-Khafaf, Population Policies in the Arab World, Dar Al-Manar Al-Iraqiya for Printing and Publishing, ٢nd Edition, ٢٠١٦, pp. ٨٢-٨١
-١٦Omar Miqdad, Sustainable development and its future in Jordan, Anglo Press, Amman - Jordan, ٢٠١٦, p. .١٤٥
-١٠Abdullah Atwi, Population and Human Development, ١st Edition, Arab Renaissance House, Beirut, ٢٠٠٤. p. .١٨٥
-١١Abdul Razzaq Ahmed Saadi Al Ghurairi, Population of the Arab World and Population Politics, Journal of the College of Arts, No. ٦١, ٢٠١٢, p. ٣١٦
-١٢Omar Miqdad, Sustainable development and its future in Jordan, Anglo Press, Amman - Jordan, ٢٠١٦, p. .١٥٠
-١٣Fawzia Khoda Karam Aziz, The Impact of Political Instability on Economic Development in Iraq, Al-Ustad Magazine, Volume ٢, No. ٢٠٧, ٢٠١٣, p. .٨٩
-١٤The World Factbook - United Arab Emirates Archived January ٢٦, ٢٠١٨at the Wayback Machine website.
-١٥Muhammad Abd al-Rahman al-Sharnoubi, Population Education, Anglo-Egyptian Library, Cairo - Egypt, ٢٠٠٢, p. .١٥٣
-١٦Muhammad Azhar Saeed Al-Sammak, Human Development in the Arab World, Phenomenology and Trends, Center for Regional Studies, Regional Studies, No. ٩, pg. .٩٧
-١٧Dubai Statistics Center - Annual Population Estimates, unpublished data .٢٠١٨
-١٨Muhammad Saqr Al-Qassam, The Use of the Resources of the United Arab Emirates in Agriculture and Its Conservation, Consulting Office, ٢٠٠٢, p. ٢٧
-١٩Dubai Statistics Center - Annual Population Estimates, unpublished data .٢٠١٨
-٢٠Fearful Jassem Muhammad, The Reality of Human Development in Iraq, Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Volume ٧, Issue ٢٢, ٢٠١١, p. .١١٥
-٢١Muhammad Salih Hamad Al-Dulaimi, The Role of the Public Sector in Resolving Obstacles to Agricultural Development in Iraq after ٢٠٠٣, Journal of the Higher Institute for Accounting and Financial Studies, University of Baghdad, No. ١٤, ٢٠١١, p. ٨
-٢٢Muhammad Saqr Al-Qassam, The Use of the Resources of the United Arab Emirates in Agriculture and Its Conservation, Consulting Office, ٢٠٠٢, pg
-٢٣Naji Muhammad Al-Hatash, International Politics and Population Increase between Old Malthusian Prophecy and New Malthusian Solutions, Al-Hamid Library and Publishing House, ١st Edition, ٢٠١٦, pp. ٣٨-٣٣

-٢٤The Internet en.wikipedia.org/wiki
") -١٦٢٢Jordan Facts", www.mapsofworld.com, ٢٠١٦-٢٨-٩, ٢٥-Retrieved ٢٠١٨-٤-١١. Edited